

«المركزي» يمدد خطة الدعم الاقتصادي حتى منتصف 2022»



«أبوظبي:» الخليج

أعلن مصرف الإمارات المركزي عن تمديد أجزاء أساسية من خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة، حتى منتصف عام 2022.

وبموجب هذا التمديد، سيظل بإمكان المؤسسات المالية الاستفادة من تسهيلات السيولة ذات التكلفة الصفرية المغطاة بضمان، البالغ قدرها 50 مليار درهم، حتى شهر 30 يونيو 2022، لتتمكن من توفير قروض وتمويلات جديدة لعملائها من الأفراد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وشركات القطاع الخاص الأخرى المتأثرة بتداعيات جائحة كوفيد-19. كما سيتم تمديد تمويل المصرف المركزي لبرنامج تأجيلات سداد القروض تحت خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجّهة، حتى نهاية عام 2021، بحيث ينقضي المتبقي من تمويلات التأجيل تحت الخطة المذكورة، تدريجياً، بحلول 31 ديسمبر 2021.

ترتيب الأولويات

وحيث أن الجائحة قد أثّرت على الاقتصاد برمته، في دولة الإمارات العربية المتحدة وعلى مستوى العالم على حد سواء، يتوقع «المركزي» أن تحرص المؤسسات المالية على ترتيب أولويات الإقراض من خلال خطة الدعم، بحيث يمنح للقطاعات، ومؤسسات الأعمال، والأسر الأكثر تأثراً بالجائحة، لتسهم، من ثم، في ضمان انتعاش متوازن لاقتصاد دولة الإمارات المتنوع.

وضمن هذا السياق، صرّح خالد محمد بالعمى، محافظ المركزي قائلاً «سيتيح تمديد خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة دعماً مستمراً من النظام المالي للقطاعات المتأثرة سلباً بجائحة كوفيد-19. ويأتي ذلك من باب الدعم لمرحلة التعافي، بما ينسجم مع تكليف المصرف المركزي بضمان الاستقرار المالي والنقدي في الإمارات». تجدر الإشارة إلى أن خطة الدعم الاقتصادي الشاملة الموجهة هي برنامج شامل يغطي كافة التدابير التي اتخذها المركزي استجابة لجائحة كوفيد-19.